متطلبات تطبيق الإدارة البيئية ومعوقاتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة

حنان عمر محمد - وائل الجارحي

معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة مدينة السادات

الملخص

- متطلبات الادارة البيئية ومعوقاتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة
- اهمية البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة
- متطلبات تطبيق نظام الادارة البيئية فى جميع الؤسسات الحكومية والغير حكزمية
- **المشكلة** : عدم تطبيق نظام الادارة البيئية بفاعلية
- **التساؤلات** : مادور الدولة فى الحفاظ على البيئة ؟

كيفية تفعيل دور المنظمات الغير حكومية فى الحفاظ على البيئة

ما مشاكل البعد البيئى فى مصر ؟ وما هى اهم المعوقات ؟

1- البيئة والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة.

2- تطبيق نظم الادارة البيئية بفاعلية يتطلب عدم التشدد ولا الاستثناء.

3- ارتفاع تكاليف مشروعات حماية البيئة قد يؤثر مرحليا عليها.

Abstract

-Environmental management requirements, constraints and their relationship to the sustainable development.

-The importance of environment and its relationhip to sustainable development.

-Requirements for implementing the environmental management system in all governmental and non-governmental institutions.

The problem :the failure to implement the environmental management system effectively.

Question :what is the role of the state in preserving the environmrnt ?how to activate the non-governmental role in the environment?- what are the problems of the environmental dimension in Egypt? What are the most important obstacles?

1-environment and sustainable develoment are two sides of the same coin.

2-effective applion of environmenmental management systems requires neither strictness nor exception

3-the high cost of projects prptecing the environment may make them temporary.

المقدمة

ترى الباحثة ضرورة تطبيق نظام الإدارة البيئية، وأهم المتطلبات التي تعتمد عليها ومن هنا تجد لا مناص من عرض أهم العوائق التي تحول دون تطبيق التنمية المستدامة مما يلزم عرضها فيما يلي :-

معوقات التنمية المستدامة:

وهناك العديد من المعوقات منها : معوقات نفسية واجتماعية، ومعوقات اقتصادية، ومع وقات سياسية تعرضها الباحثة بالتفصيل فيما يلي :-

1- **معوقات نفسية واجتماعية:**

إن الإنسان في هذا العصر كان انطباعه الأول عن التنمية أنها منقذة البشرية ووسيلة الرخاء وهذا الانطباع يستند على معلومات وبيانات عن التقدم الصناعي والاقتصادي في العديد من الأوجه والآن هناك فكر جديد تحاول التنمية المستدامة أن تعطي انطباعاً عكسياً عن التنمية السابقة اعتماداً على بيانات أخرى مستجدة وهنا تقع الصعوبة في تقبل الفكر الجديد وتغيير الانطباع الأول والاقتناع بالمعلومات الجديدة[1] .

وهناك صعوبة في التخلي عن التمتع بمميزات التنمية الحالية في سبيل استمرار التنمية التي سوف تفرض بعض القيود والتضحيات.

2- **معوقات اقتصادية**:

أ. ارتفاع تكاليف حماية البيئة لأي مشروع جديد 25 – 50% من تكلفة المشروع لأن التكنولوجيا الجديدة مكلفة ومن هنا رحبت بعض الدول النامية مثل البرازيل بالتلوث الذي يؤديه للتنمية على أساس أن حماية البيئة تعد ترفاً بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشاكل خطيرة[2].

ب. حماية البيئة ستؤدي إلى إغلاق العديد من المصانع وقلة فرص العمل وهناك وجهتي نظر متفاوتتين :

- السياسة البيئية المتشددة سيكون لها أثر تضخمي يعطل النمو الاقتصادي.
- السياسات البيئية الأكثر فعالية ستنشط للتقدم الانكنولوجي للوصول إلى طرق زهيدة التكلفة للتحكم في التلوث وفي استخدام الموارد مما يحفز التنمية الاقتصادية وأن أي تكنولوجيا جديدة بمرور الوقت تفتح أبواب عمل جديدة[3].

ج. ارتفاع الإنتاج والأسعار:

تكاليف حماية البيئة ستؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة وبالتالي سيحد من المنافسة والتصدير ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ومن الضروري أن يتحمل الملوث ثمن ذلك بفرض ضريبة التلوث بالإضافة إلى ضريبة الموارد المستنزفة مثل السيارة يجب أن تخضع لضريبتين.

3. معوقات سياسية:

أ. تضارب المصالح بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة.

ب. أزمة التعاون الدولي في مجال التنمية فمعظم معونات التنمية مشروطة ولأغراض سياسية.

وخلاص القول أن تلك المعوقات التي سبق الإشارة إليها تحول دون تحقيق عملية التنمية المستدامة أو على الأقل تؤثر عليها سلباً فتعمل على إهدار الموارد البشرية والمادية والبيئية وتستغرق وقتاً أطول مما هو منشود في الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة:

ومن القضايا التي أثير فيها جدل واسع مسألة الربط بين التنمية المستدامة والبيئة، فهل يمكن فعلاً تحقيق نمو اقتصادي نشط مع الحفاظ على النظام البيئي؟

([1]) أحمد مصطفى – دور الإعلام في التشريعات البيئية في التنمية مرجع سابق ، ص 74.

([2]) أحمد رشيد ، "علم البيئة – مدخل عام" ، (لبنان : معهد الإنسان العربي ، 1981) ، ص 26 .

([3]) "التقرير الختامي لدور المجتمع المحلي في تنفيذ تدابير البيئة المرتبطة بالعمالة"، (منظمة العمل الدولية: المجلد الأول، اكتوبر 1984) ، ص 5 .

ويـرى بعـض العلمـاء أن ذلـك ممكـن، وأن مفتـاح هـذه المعادلـة هـو أن رأس المـال المصـنوع "الآلات ، المبـاني" والمعرفـة التـي سـتدعم أسـاليب التعـايش مـع قـدر أقـل مـن الطاقـة وتبنـي آلات تقلـل اسـتخدام الطاقـة أو تسـتخرج الطاقة من الشمس[1].

وتعتبـر البيئـة الضـلع الثالـث الـذي يكمـل أضـلعة المثلـث الـذي يشـكل التنميـة المسـتدامة حيـث أنهـا تتـألف مـن ثـلاث عناصـر هـي : النمـو الاقتصـادي والعدالـة الاجتماعيـة وحمايـة البيئـة، يسـتند العنصـر الاقتصـادي إلـى المبـدأ الـذي يقضـي بزيـادة رفـاة المجتمـع إلـى أقصـى حـد والقضـاء علـى الفقـر مـن خـلال اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة علـى النحـو الأمثـل وبكفاءة وتوفير الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم.

أمـا العنصـر الاجتمـاعي فيشـير إلـى العلاقـة بـين الطبيعـة والبشـر وإلـى النهـوض برفاهـة النـاس وتحسـين سـبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان.

أمـا العنصـر البيئـي فيتعلـق بالحفـاظ علـى قاعـدة المـوارد الماديـة والبيولوجيـة وعلـى الـنظم الإيكولوجيـة والنهـوض بهـا وحل قضايا البيئة.

إن تحقيـق التنميـة المسـتدامة يعتمـد علـى التكامـل بـين الأهـداف الاقتصـادية والاجتماعيـة والبيئيـة وعلـى سـبيل المثـال يـتم النظـر إلـى النمـو الاقتصـادي مـن خـلال مفهـوم التنميـة المسـتدامة علـى أنـه ضـروري للقضـاء علـى الفقـر وتوليـد المـوارد اللازمـة للتنميـة وبالتـالي الحيلولـة دون مزيـد مـن التـدهور فـي البيئـة فالقضـية هـي قضـية نوعيـة النمـو وكيفيـة توزيـع منافعـه ولـيس مجـرد عمليـة توسـع اقتصـادي بسـبب تـدهور البيئـة ونفـاذ مواردهـا المتجـددة ولا تسـتفيد منـه سـوى أقليـة مـن الرأسـماليين، فـالنمو الاقتصـادي مـن هـذا المنظـور يحقـق تنميـة اقتصـادية ذات أبعـاد اجتماعيـة وبيئيـة وهـذا هـو محتوى وكينونة التنمية المستدامة.

ومـن هـذا المنطلـق فـإن التنميـة المسـتدامة هـي التـي تسـعى دومـاً للحفـاظ علـى البيئـة مـن خـلال البحـث الـدائم والتطـوير فـي أسـاليب الانتـاج والتوسـع السـريع فـي القاعـدة التكنولوجيـة للحضـارة الصـناعية حيـث تشـير إلـى الحاجـة إلـى تكنولوجيـا جديـدة تكـون أنظـف وأكفـأ وأقـدر علـى إنقـاذ المـوارد الطبيعيـة حتـى يتسـنى الحـد مـن التلـوث والمسـاعدة فـي تحقيـق اسـتقرار المنـاخ واسـتيعاب النمـو فـي عـدد السـكان وفـي النشـاط الاقتصـادي وهـي تكنولوجيـا الانتـاج الأنظـف حيـث توصـلت الابحـاث إلـى اسـتحداث تكنولوجيـا نظيفـة للانتـاج وهـو الاتجـاه لتوليـد طاقـة جديـدة غيـر طاقـة الفحـم والبتـرول، طاقة نظيفة غير مولدة للتلوث كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة البحار.

يعتمد تطبيق نظام الإدارة البيئية على عدة متطلبات هامة توضحها الباحثة فيما يلي :-

المطلب الأول : المواصفات العالمية البيئية (ISO 14000)

تشـتمل مواصـفات الأيـزو 14000[2] علـى سـبع عشـرة مواصـفة بيئيـة متكاملـة ، وتمثـل هـذه المواصـفات إقتراباً جديداً لتحقيق الحماية والجودة البيئية على مستويين تنظيمين متداخلين هما :

أولاً: المسـتوى الكلـي : يتمثـل فـي مسـتوى الإجـراءات المتبعـة والمسـاندة لتحقيـق توافـق بيئـي داخـل الشـركة أو المؤسسـة وبالنسبة لكافة معاملاتها الداخلية والخارجية.

مواصـفات الأيـزو 14000 المرتبطـة بـإجراءات التوافـق البيئـي داخـل المنظمـات والمسـاندة لأداء بيئـي أفضـل داخـل المؤسسة :-

مواصفات المراجعة البيئية :-

- الأيزو 14010 إرشادات المراجعة البيئية – أساسيات عامة.
- الأيزو 14011 إرشادات المراجعة البيئية – إجراءات المراجعة.
- الأيزو 14012 إرشادات المراجعة البيئية – مؤهلات مراجعي البيئة.

([1]) شارلس د. كلو لستاد، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الاقتصاد البيئي، (الرياض، جامعة الملك سعود، الجزء الأول 2005م) ص 61.

(2) أحمد دسوقي محمد ، الإدارة البيئية في ظل الجودة الشاملة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – القاهرة 2010 ص 230 .

محمد شيرين الكردي ، "الدليل العلمي إلى الأيزو: "القاهرة: مكتبة ابن سينا، 1998 ص 225 .

مواصفات الإدارة البيئية :-

- الأيزو 14001 نظام الإدارة البيئية – المتطلبات وإرشادات استخدامها.
- الأيزو 14004 نظام الإدارة البيئية – الإرشادات العامة لأساسيات النظام والوسائل المساعدة في التطبيق.

مواصفات تقييم الأداء البيئي :-

- الأيزو 14031 "إرشادات تقييم الأداء البيئي".

ثانياً: المستوى الجزئي: يتعلق ليس بالإجراءات التنظيمية المتعلقة بالعمليات المستخدمة في كل مراحل الإنتاج بصفة عامة والتعبئة والتغليف بالنسبة للسلع.

مواصفات الأيزو 14000 المرتبطة بإجراءات تجويد المنتج بيئياً :-

مواصفات تقسيم دورة المنتج:-

- الأيزو 14040 مبادئ وإطار تقييم دورة حياة المنتج.
- الأيزو 14041 أهداف وتعريفات ومناطق تركيز وتحليل محتو يات تقييم ومدة حياة المنتج.
- الأيزو 14043 تقييم دورة حياة المنتج – تقييم التحسين.

مواصفات العنونة البيئية :-

- الأيزو 14020 القواعد الأساسية لجميع ملصقات العنونة البيئية.
- الأيزو 14021 المطالبة بحق الإعلانات البيئية – المصطلحات والتعريفات.
- الأيزو 14023 طرق الإختيار والتحقق.
- الأيزو 14024 برامج الممارسات : مبادئ إرشادية – ممارسات وإجراءات التصديق.

مواصفات الجوانب المؤثرة على البيئة في مواصفات المنتجات :-

- الأيزو 14060 إرشادات حصر المصادر المؤثرة على البيئة في مواصفات المنتجات.

مجموعة مواصفات الأيزو 14000 وإن كانت تستهدف تحقيق الحماية البيئية ، إلا أنها لا تطبق إلا في الشركات أو المؤسسات فرادي داخل الدول (فهي لا تطبق مثلاً في كل قطاع التعليم أو الصحة أو الصناعة دفعة واحدة).

وفي ذات الوقت لا تصف سلسلة الأيزو 14000 علاجاً بعينه[1] على شركة أو مؤسسة من المؤسسات أو على كل المؤسسات التي تطبقها ، كما انها لا تفرض أهدافاً بيئية ينبغي أو يجب تطبيقها . فمواصفات الأيزو 14000 طوعية التنفيذ. ولا تمثل سوى إطار مرشد أو إستراتيجية ذات طابع تنبؤي، ويمكن أن يعول عليها لتحقيق الحماية والتوافق البيئي داخل المؤسسات بإجماع 120 مؤسسة تقييس دولية، ومن ثم فإن مواصفات الأيزو 14000 لا تفرض بتشريع ، ولكن تنبع من حاجة داخلية وإلتزام مؤسسي تتبناه الإدارة العليا في المؤسسة أو الشركة، وتتفق عليه إرادات العاملين داخل المؤسسة.

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية وفقاً للمواصفة القياسية لجودة البيئية ISO 14000

أولاً: السياسة البيئية :-

تلتزم الإدارة العليا بسياسة بيئية تشمل كحد أدنى ، الإلتزام بالقوانين واللوائح ، والحد من التلوث والتحسين المستمر، وتكون هذه السياسة الأساس الذي يبني عليه نظام الإدارة البيئية[2].

ويتطلب الأيزو 14001 أن تعبر السياسة البيئية عن 3 إلتزامات على الأقل.

الإلتزام الأول: التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية وأي متطلبات أخرى لعملاء المنشأة.

---

(1) المرجع السابق ص 231 .

(2) نجم العزاوي وآخر ، إدارة البيئية نظم متطلبات وتطبيقات أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة 2010، ص 105 .

ولتحقيق هذا الإلتزام يجب على المنشأة تحديد الآتي :-

أ- القوانين والتشريعات البيئية المطلوب تحقيقها مثل قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994.
ب- تحديد الإلتزامات الطوعية القابلة للتطبيق .
جـ- وضع خطط بتوقيتات محددة لتحقيق تلك التشريعات والإلتزامات.
د- وضع إجراء لتعريف وتناول الأوضاع البيئية غير المتوافقة.

الإلتزام الثاني: منع التلوث وتقليل المخلفات بإستخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ، ولكن هذا الإلتزام لا يعد ملزماً بالنسبة لبعض الشركات ، إذا كان ذلك غير علمي إقتصادياً أو فنياً أو إجتماعياً.

الإلتزام الثالث: التحسين المستمر ، فقد بني نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14001) على فكرة التحسين المستمر في الأداء البيئي للمنشأة ككل[1] .

ومن أجل تطبيق نظام إدارة بيئية فعال يجب أن تلتزم كافة المستويات الإدارية والفنية بالمنشأة سواء الإدارة العليا أو الموظفون أو الفنيون ، بتطبيق مبادئ ومفاهيم نظام الإدارة البيئية، ويعتبر إلتزام الإدارة العليا من أهم الإلتزامات ككل فهي التي تتحمل مسئولية وضع السياسة البيئية للمنشأة وتطبيقها وصياغتها والتعديلات عليها ، ومراقبتها، والعمل على التحسين المستمر بها. في حين تلتزم بتوفير الموارد المالية والبشرية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية.

ويجب أن تكون السياسات البيئية للمنشأة :

أ - مكتوبة ومتاحة للجميع.
ب- معتمدة من الإدارة العليا ومنفذة ومحافظ عليها.
ج- يتم نشرها على العاملين بالمنشأة وخارجها.

ثانياً: التخطيط :-

على المنظمة أن تقوم بعمل إجراءات لتحديد المؤثرات البيئية لأنشطتها ومنتجاتها أو خدماتها والتي تستطيع التحكم فيها والتي يتوقع أن يكون للمنظمة تأثير عليها، وذلك لتحديد هذه المؤثرات التي لها أو التي يمكن أن يكون لها تأثيرات واضحة على البيئة. وعلى المنظمة أن تتأكد أن المؤثرات المسببة لهذه التأثيرات الواضحة قد تم أخذها في الإعتبار عند وضع الأهداف البيئية.

برامج الإدارة البيئية :

تقوم المنظمة بوضع وحفظ برامج لتحقيق الأهداف والغايات ، وتشمل هذه البرامج :

1- تعيين وتحديد المسئوليات لتحقيق والغايات لكل قسم ومستوى من أقسام ومستويات المنظمة.
2- وسائل وإطار تحقيق الأهداف والغايات.

ثالثاً: التطبيق والتشغيل :-

أ- الهيكل والمسئولية .

يجب تعريف الأداء، المسئوليات، والسلطات، وتوثيقها وتبليغها وذلك لتحقيق إدارة بيئية فعالة.

وتكون الإدارة مسئولية عن توفير الموارد اللازمة لتطبيق والتحكم في نظام الإدارة البيئية ، وتشمل الموارد البشرية ، والمهارات الخاصة، والتكنولوجيا والموارد المالية.

وتقوم الإدارة العليا بالمنظمة بتعيين ممثل للإدارة والذي يكون له هذه المسئوليات والسلطات بصرف النظر عن أي مسئوليات أخرى يقوم بها.

- التأكد من أن متطلبات نظام الإدارة البيئية قد تم وضعها ، وتطبيقها والمحافظة عليها طبقاً لهذه المواصفة القياسية.
- رفع تقارير عن أداء نظام الإدارة البيئية لمستويات الإدارة العليا للمراجعة كأساس لتطوير نظام الإدارة البيئية.

---

(1) دور الإدارة البيئية في إدارة المخلفات الصلبة بقطاع البترول – ماجستير غير منشورة – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة 2009 ، ص 29 .

ب- التدريب، المعرفة، الكفاءة .

تقوم المنظمة بتحديد إحتياجات التدريب، ويتطلب ذلك أن يتلقى الأفراد – والذي يمثل عملهم تأثيراً واضحاً على البيئة – تدريباً مناسباً.

تقوم المنظمة بوضع والمحافظة على إجراءات معينة وذلك لجعل موظفيها في الأقسام والمستويات المختلفة على دراسة بالآتي :-

- أهمية التطابق مع السياسة البيئية والإجراءات ومتطلبات نظام الإدارة البيئية.
- الآثار البيئية الواضحة – الحالية أو المستقبلية – لأنشطتهم والفوائد البيئية لتطوير أداء الأفراد.
- دور الأفراد ومسئوليتهم لتحقيق التطابق مع السياسة البيئية والإجراءات ومتطلبات نظام الإدارة البيئية للمنظمة.

البيئة كأساس للتنمية المستدامة [1]:-

كما سبق وذكرنا أن البيئة والتنمية وجهان لعملة واحدة، فالبيئة مثلها في ذلك مثل السلام والاقتصاد والمجتمع والديمقراطية تتخلل جميع أوجه التنمية وتؤثر في الدول على جميع المستويات الإنمائية ، فالبيئة مورد للتنمية ، والتنمية الناجحة تتطلب سياسات عامة تشمل الاعتبارات البيئة . كما أن الصلة بين البيئة والتنمية تتضمن ما هو أكثر بكثير من الاستغلال السليم للموارد الطبيعية وحفظ التوازن البيئي وحمايته عنصر حيوي لا في التنمية البشرية فحسب بل أيضاً في بقاء الإنسان.

وبالتالي فإن العلاقة بين التنمية وحماية البيئة في مضمونها علاقة تكاملية حيث سيكون من الضروري.

1- تعديل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام عن طريق اتخاذ تدابير اقتصادية وتشريعية وإدارية تهدف إلى تعزيز وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية بصورة مستدامة والحيلولة دون تدهور البيئة.

2- تعزيز المشاركة الكاملة لكل الهيئات الحكومية وغير الحكومية في عملية صنع القرار البيئي لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

- ويمكن من خلال ما سبق أن نصل إلى أن حماية البيئة وتحقيق التنمية هما هدفان يجب أن يتكاتف جميع أطراف المجتمع الدولي لتحقيقها سواء:

أولاً: الدول :

* كطرف أساسي في التنمية المستدامة حيث تعتبر أحد الأطراف الفاعلة الأساسية في وضع السياسات الوطنية أو الدولية للتنمية فهي المصممة للمشاريع التنموية والمنفذة لها، فقد أقرت ندوة ريو 1992 – وبحضور الدول ممثلة برؤساء دولها أو رؤساء حكوماتها – وجود علاقة بين البيئة والتنمية وقد أظهر ذلك إرادة الدول في الاهتمام بالتنمية المستدامة وتبني مبادئها وتبنى سياسات حماية البيئة وتشريع القوانين الخاصة بها.

* هذا وقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً مدى استجابة عشر حكومات لدول صناعة كبرى لمفهوم التنمية المستدامة حيث ظهر ذلك في[2] :

1- دخول مفهوم التنمية المستدامة في أغلب الخطب السياسية لرؤساء الحكومات والمنشورات التي تصدرها الأجهزة الرسمية والاستشارية.

2- ظهور المفهوم في الخطط القومية الموضوعة والوثائق الاستراتيجية ، كذلك ظهرت في سياق العديد من القوانين التشريعية ، ففي بريطانيا تم إدماج مفهوم التنمية.

ثانياً: البعد البيئي في مصر:-

* تواجه مصر كغيرها من دول العالم الثالث العديد من المشكلات البيئية الناتجة عن[1]:-

---

(1) الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام للأ مم المتحدة عن (خطة التنمية) عام 1995 .

(2) قراءات استراتيجية: التنمية المستدامة فكرة جديدة لقرن جديد ، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة).

Available at www.ahram.org.eg/acpss/(accessed 05/12/2006)

1- الزيادة المطردة في عدد السكان.
2- التنوع في الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
3- زيادة حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ليتضاعف عدد سكان الحضر في مصر بمعدل ثلاثة أضعاف بما يمثل عبئاً على البيئة الحضرية في مصر.

*** وتعاني مصر من مشكلات بيئية مثل [2]:**

- ندرة المياه وتدني نوعيتها.
- محدودية الأرض والاستخدام غير الرشيد لها (التصحر).
- التأثير السلبي لتزايد استهلاك الطاقة.
- تلوث المناطق الساحلية عن طريق المصادر التي تأتي من اليابسة من خلال صرف المخلفات في المصادر المائية.
- تدهور بيئة المدن.
- النفايات الصلبة والسائلة والخطيرة.

ويمكن القول بأنه – على النقيض مما حدث في الدول المتقدمة حيث بدأ الاهتمام بالبيئة من خلال المجتمع المدني وحملاته فإن الاهتمام بمشكلات البيئة جاء كمبادرة من الدولة في مصر وشعورها بأهمية البعد البيئي للتنمية وضرورة عدم إغفاله، ويمكن تحديد أسباب اهتمام الدولة بهذا البعد كما يلي[3]:-

(1) اقتناع الدولة بأن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية ككل.
(2) تأكيد دور مصر الحضاري إقليمياً ودولياً.
(3) اهتمام الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية بتمويل المشروعات البيئية والمشروعات التي تراعي الاعتبارات البيئية أيضاً ، سواء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كذلك منظمات مثل فريدرش ايبرت وفورد وكير.
(4) اتفاقيات مبادلة الديون (Debt Nature Swap)

فوفقاً لهذه الاتفاقيات يخصم تكلفة المشروعات البيئية التي تقوم بها دول العالم الثالث من حجم مديونيتها لتخفيف عبء الدين الخارجي.

ثالثاً: دور الدولة في الحفاظ على البيئة :-

حرصت الدولة في مصر على العمل من خلال ثلاث محاور إستراتيجية وهي[4]:

(1) إنشاء مؤسسات تتولى صنع وإدارة السياسات البيئية في مصر بداية بإنشاء جهاز شئون البيئة عام 1982 ثم إنشاء وزارة الدولة لشئون البيئة عام 1997 .
(2) وضع خطة العمل القومية في مجال البيئة (عام 1992) وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وسعت إلى التقييم الكامل لمشكلات البيئة في مصر وتحديد الأولويات والمشروعات اللازمة لمعالجة هذه المشروعات.
(3) إنشاء الهيكل التشريعي الذي يستهدف الحفاظ على البيئة سواء بالمشاركة في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو بإصدار مجموعة كبيرة من القوانين للتحكم في مصادر التلوث والاختلال البيئي في مصر والذي بدأ بالقانون 45 لسنة 1949 للتحكم في الضوضاء ومكبرات الصوت ونهاية بالقانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن حماية البيئة.

* ولكن ومع كل هذه الخطوات فإن المشكلات البيئية في مصر مازالت تمثل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق التمية وتهدد البيئة بل والإنسان في مصر بالعديد من المخاطر والآثار السلبية.

(**1**) جهاز شئون البيئة تقرير حالة البيئة في مصر 2004 (وزارة الدولة لشئون البيئة، القاهرة، 2004) ص10

(**2**) مصطفى كمال طلبة : العالم وحماية البيئة، (السياسة الدولية ، القاهرة، العدد 61، يوليو 2005) ص33.

(**3**) سلوى شعراوي جمعة: صنع السياسات البيئة في مصر ، (الجامعة الأمريكية، مركز البحوث الاجتماعية، القاهرة 1997) ص 3 .

(**4**) جهاز شئون البيئة: مرجع سبق ذكره ، ص 10 – 12 .

* كذلك يمكن القول بأن عدم تحقيق تقدم كبير في مجال حماية البيئة في مصر يرجع[1]:
1- الكثير من المؤسسات البيئية تفتقر إلى العناصر البشرية الفاعلة بالإضافة إلى ضعف الموارد المتاحة لها.
2- مع وجود القوانين والتشريعات إلا أنها غير مفعلة سواء لوجود عيب في صياغتها أو في صعوبة تنفيذها لتعقد المشكلات البيئية ووجود العديد من الأطراف المؤثرة في القدرة على تنفيذها بشكل حازم.
3- غيبة المشاركة الشعبية وعدم الاهتمام بإشراك فئات المجتمع المختلفة في وضع وتنفيذ السياسات البيئية.
* وهنا تأتي أهمية مشاركة المجتمع في حماية البيئة في مصر وضرورة تشجيع الدولة للأطراف الفاعلة فيه على التعاون معها سواء كمنظمات محلية بيئية أو منظمات دولية.

رابعاً: دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على البيئة :-
* يمكن تخليص الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في مجال حماية البيئة كما يلي[2]:
(1) المشاركة في توفير البنية الأساسية لضمان توافر الخدمات والمرافق من خلال المنح التي يمكنها الحصول عليها من جهات التمويل المختلفة.
(2) تعرفها على الموارد المادية والبشرية المتوفرة في المجتمع وإمكانية الاستفادة منها.
(3) توعية الأفراد بأهمية التعاون لتحقيق أهداف التنمية البيئية كالتعاون لإيقاف التعديات على الأراضي الزراعية وردم المسطحات المائية.
(4) ترشيد استغلال الموارد المختلفة سواء البشرية أو المادية.
(5) التنسيق فيما بينها وبين الجهات الحكومية لوضع سياسات حماية البيئة وسياسات توعية المواطنين فيما يتعلق بكيفية التعامل مع المشاكل البيئية.
(6) تنظيم البرامج التعليمية البيئية والدورات التدريبية لمختلف الفئات سواء الأطفال في المدارس أو طلبة الجامعات أو لربات المنازل لزيادة الوعي البيئي.
(7) تشجيع الاتفاقيات الخاصة بمبادلة الديون.
(8) السعي إلى إقامة علاقات قوية مع المنظمات غير الحكومية الدولية لرفع قدرتها المؤسسية من ناحية والاستفادة من الدعم الفني والخبرة والدعم المالي من ناحية أخرى.

المراجـــع

1. أحمد مصطفى – دور الإعلام في التشريعات البيئية في التنمية مرجع سابق ، ص 74.
2. أحمد رشيد ، "علم البيئة – مدخل عام" ، (لبنان : معهد الإنسان العربي ، 1981) ، ص 26 .
3. التقرير الختامي لدور المجتمع المحلي في تنفيذ تدابير البيئة المرتبطة بالعمالة"، (منظمة العمل الدولية: المجلد الأول، اكتوبر 1984) ، ص 5 .
4. شارلس د. كلو لستاد، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الاقتصاد البيئي، (الرياض، جامعة الملك سعود، الجزء الأول 2005م) ص 61.
5. أحمد دسوقي محمد ، الإدارة البيئية في ظل الجودة الشاملة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – القاهرة 2010 ص 230 .
6. محمد شيرين الكردي ، "الدليل العلمي إلى الأيزو: "القاهرة: مكتبة ابن سينا، 1998 ص 225 .
7. المرجع السابق ص 231 .
8. نجم العزاوي وآخر ، إدارة البيئية نظم متطلبات وتطبيقات أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة 2010، ص 105 .

---

(1) مصطفى كمال طلبة : مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

(2) وحيد محمود إمام : دور الجمعيات الأهلية في التنمية وحماية البيئة ، في الجمعيات الأهلية وتحديث مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص 344 – 350.

9. دور الإدارة البيئيــة فــي إدارة المخلفــات الصــلبة بقطــاع البتــرول – ماجســتير غيــر منشــورة – أكاديميــة الســادات للعلوم الإدارية ، القاهرة 2009 ، ص 29 .
10. الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام للأ مم المتحدة عن (خطة التنمية) عام 1995 .
11. قــراءات اســتراتيجية: التنميــة المســتدامة فكــرة جديــدة لقــرن جديــد ، (مركــز الأهــرام للدراســات السياســية والاستراتيجية، القاهرة). Available at www.ahram.org.eg/acpss/(accessed 05/12/2006)
12. جهاز شئون البيئة تقرير حالة البيئة في مصر 2004 (وزارة الدولة لشئون البيئة، القاهرة، 2004) ص10
13. مصطفى كمال طلبة : العالم وحماية البيئة، (السياسة الدولية ، القاهرة، العدد 61، يوليو 2005) ص33.
14. سـلوى شـعراوي جمعـة: صـنع السياسـات البيئـة فـي مصـر ، (الجامعـة الأمريكيـة، مركـز البحـوث الاجتماعيـة، القـــــاهرة 1997) ص 3 .
15. جهاز شئون البيئة: مرجع سبق ذكره ، ص 10 – 12 .
16. مصطفى كمال طلبة : مرجع سبق ذكره ، ص 33 .
17. وحيـد محمـود إمـام : دور الجمعيـات الأهليـة فـي التنميـة وحمايـة البيئـة ، فـي الجمعيـات الأهليـة وتحـديث مصـر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص 344 – 350.